مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: متغير المياه في العلاقات العراقية التركية
اسم الكاتب: م.م. ياسر محمد عليوي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/502
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

متغير المياه في العلاقات العراقية التركية

م.م. ياسر محمد عليوي
جامعة الأنبار/ كلية القانون .الفلوجة

Abstract
Variable water in the Iraqi-Turkish relations

This research deals with Turkish, large projects, on tigris and euphrates rivers , and their impact on life in Iraq. And ditto their impact on the Iraqi-Turkish relations. The researcher to describe the scarcity of fresh water comparing with salty water in the world . fresh water vary considerably in terms of distribution on the earth . the Arab region,including Iraq , will be most vulnerable to water crises , because it is located in the region the driest in the world . The countries of The basin of Tigris and Euphrates became competed to obtain the largest possible use for water of The two rivers. The water since the seventies of the last century,became the factor of tension in the Iraqi-Turkish relations. Since the project began Turkey (GAP) the early eighties, Iraq and Syria tried to obtain recognition from Turkey with their gained rights in The two rivers.. Since late nineties last century Iraq and Syria tried to coordinate their stance and were able to increase the pressure on Turkey. But Turkey is still dragging its feet, and continues to building water projects in defiance of international pressure and regional.

الخلاصة:

تتناول هذه الدراسة المياه كعنصر مؤثر في العلاقات العراقية التركية وانعكاس سياسة تركيا المائية على العلاقات بين البلدين . بدءا بواقع المياه العذبة عالميا واثر التغيرات المناخية في تضاؤل كميتها . مرورا بواقع المياه العذبة في حوضي دجلة والفرات وما تشهده من تفاوت كبير في أوضاعها

المائية فبينما يعتمد العراق كلياً وسوريا بنسبة ٨٠ ٪ على مياه نهري دجلة والفرات نجد أن تركيا لديها مئات الأنهار الأخرى التي تزودها بكمية مياه تعادل ثلاثة أضعاف مياه دجلة والفرات . ثم يتناول البحث المشروعات التركية المقامة على نهري دجلة والفرات بشكل مختصر وأهميتها لتركيا ، ثم يعرض الآثار الخطيرة لهذه المشروعات على العراق من حيث تناقص كميات المياه الواصلة إليه ، وما يستتبع ذلك من آثار بيئية وصحية واقتصادية خطيرة. ومن ثم ، يتعرض البحث بشكل موجز لتاريخ العلاقات العراقية التركية للكشف عن مدى تأثيرها وتأثرها بمتغير المياه . كذلك يعرض البحث تطور العلاقات المائية بين دول حوضي دجلة والفرات مؤكدا أنها أصبحت تتسم بالتوتر منذ بدأت كل من تركيا وسوريا مشروعاتها الضخمة في سبعينات القرن الماضي، وتأزمت في التسعينات، وهي مرشحة للتفاقم مستقبلاً . ويتطرق المبحث أيضا إلى أزمة المياه ، و أثرها على العلاقات بين دول الحوض مرورا بالمرتكزات الستراتيجية لسياسة تركيا المائية مؤكدا أنها تسعى لاستغلال المياه لتصبح قوة إقليمية. ثم يعرض أهم محطات التوتر حول اقتسام مياه النهرين والى فشل العراق وسوريا حتى الآن في الحصول على اعتراف تركي صريح بحقوقهما المكتسبة في مياه النهرين . والدوافع السياسية للكثير من تصرفات تركيا المائية . وطبيعة العلاقات المائية العراقية التركية وناثرها بالأزمات السياسية بين تركيا وسوريا و أخيرا التنسيق العراقي السوري لمواجهة المشروعات التركية ومحاولتهما حشد التأييد العربي والدولي لتحجيم هذه المشروعات والحصول على اعتراف تركيا بحقوقهما . ثم يخلص البحث إلى أن المياه ستشكل عنصر توتر مستقبلي كبير في العلاقات العراقية التركية.

المقدمة:

يبدو أن صفة وفرة المياه التي عرف العراق بها عبر تاريخه الطويل ، باتت مهددة اكثر فاكثر مع إطلالة القرن الحادي والعشرين. حيث تناقصت المياه الواردة إلى العراق من نهري دجلة والفرات تناقصا خطيرا، منذ سبعينات القرن الماضي ، حينما بدأت كل من سوريا وتركيا ، بإنشاء مشاريع مائية ضخمة على حوض الفرات على وجه الخصوص . مما تسبب في تضاؤل الكميات الواردة إلى العراق من مياهه بشكل خطير . وتعود أسباب هذا التناقص الكبير في مياه النهرين الداخلة إلى حدود العراق بالدرجة الأساس إلى ما تستنزفه السدود التركية العملاقة التي أنشأت منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي في إطار مشروع جنوب شرق الأناضول فضلا عن السدود السورية والتناقص الطبيعي لمياه النهرين بفعل التغيرات المناخية التي طرأت على كوكب الأرض ، حيث تزايد مؤخرا

الحديث عن أزمة عالمية في المياه العذبة ستكون أولى المناطق تعرضا لها المنطقة العربية التي تقع في قلب ما يطلق علية خبراء البيئة حزام العطش . ويعتقد أن الكثير من انهار العالم ستتعرض للجفاف أو لانخفاض تدفقها بسبب ارتفاع درجة حرارة الأرض بفعل الاحتباس الحراري . وفيما يخص نهري دجلة والفرات فأن التناقص الخطير في موارد النهرين كان له تداعيات خطيرة على دولتي المجرى و المصب وحياة الناس فيهما وستزداد هذه التداعيات حدة ، بوتيرة متسارعة ، بسبب ضخامة المشروعات التركية التي تفوق قدرة النهرين على التجدد . إن التساؤلات التي سيحاول هذا البحث الإجابة عليها هي ما هي أهمية مياه نهري دجلة والفرات بالنسبة لكل من دول حوضي النهر وهل ستؤدي المشروعات التركية مستقبلا إلى زيادة التنافس بين دول حوضي دجلة والفرات ، خاصة وان إمكانات النهرين الحالية هي اقل من احتياجات الدول الثلاث وما مدى الضرر الذي سيصيب العراق كونه ، يقع في المجرى الأسفل للنهرين ولأنه اكثر الدول الثلاث اعتمادا على النهرين في توفير المياه العذبة لسكانه حيث يفتقر إلى أية انهار أو مسطحات مائية أخرى عداهما كما أن معدل التساقط في معظم أجزائه هو منه في تركيا أو سوريا . وما هو دور سياسة تركيا المائية في تقرير طبيعة العلاقات العراقية التركية سابقا و حاليا و مستقبلا . وقد اعتمدت هذه الدراسة على المزاوجة بين مجموعة من مناهج البحث أملتها طبيعتها المتعددة . فقد لجأت إلى المنهج الوصفي ، في وصف الحقائق المتعلقة بالمياه العذبة في العالم وفي حوضي دجلة والفرات ، واعتمدت على المنهجين الوصفي والتحليلي في وصف حجم المشروعات التركية وتوقع آثارها الآنية والمستقبلية على العراق . وعلى المنهجين التحليلي والاستقرائي ، في تتبع مسار أزمة المياه الحالية والمستقبلية عالميا ومحليا من خلال الأرقام وتطورها عبر الزمن ، وكذلك في قراءة مستقبل العلاقات المائية وانعكاسها على العلاقات بين العراق وتركيا . كما لجأت الدراسة إلى المنهج التاريخي في متابعة تطور العلاقات السياسية والمائية بين العراق وتركيا ، وتأثرهما ببعض ، وانعكاس العلاقات السورية التركية على الواقع المائي للعراق ، وتطور أزمة المياه بين دول حوض الفرات .

المبحث الأول

أزمة المياه في العالم وفي دول حوضي دجلة و الفرات

ارتأت هذه الدراسة انه لامناص من قراءة سريعة لواقع المياه على مستوى العالم لإدراك أهميتها المستقبلية والمخاطر التي قد تتعرض لها دول العالم مستقبلا جراء تناقص كميات المياه العذبة بفعل التغيرات المناخية و الضغط السكاني ، كما لابد من التعرف بشكل جلي على الوضع المائي لكل من دول حوضي دجلة والفرات وأهمية مياه النهرين لكل منها لإدراك الآثار التي يرتبها متغير المياه على العلاقات بين دول الحوض .

المطلب الأول : واقع المياه العذبة عالميا ودور التغيرات المناخية

قد يعتقد البعض أن المياه العذبة ، تكفي سكان الأرض آلاف السنين . إلا أن واقع الحال والنسب الحقيقية للمياه توضح إن كوكب الأرض يعاني من ندرة شديدة في المياه العذبة مرشحة للتزايد بوتيرة متسارعة بسبب التغيرات المناخية التي سببها سوء استغلال الإنسان لموارد الأرض . كما أن توزيع هذه المياه على سطح الأرض متفاوت من حيث الوفرة، تبعا للمناطق المناخية.

أولا: توزيع المياه عالمياً

تتميز المياه الموجودة على كوكب الأرض بقدرتها على التجدد ، إذ أن واحدة من أهم خصائص الماء كمركب كيميائي هو ثبات كميته على سطح الأرض .(١) و تقدر كمية المياه المتوافرة على سطح الأرض بـ (١،٣٨٦) مليار كيلومتر مكعب من المياه . تحتل ٧١٪ من مساحة سطح الأرض . و تشكل المياه المالحة نسبة (٩٦،٥٪) منها و (٣,٥٪) منها مياه عذبة .(٢) وتوجد معظم المياه العذبة في حالة متجمدة عند القطبين وفي المناطق الجبلية المرتفعة حيث يمثل الجليد نسبة ٧٩٪ من مجموع المياه العذبة على سطح الأرض أما المياه السائلة فتمثل نسبة ٢٠٪ من مجموع المياه العذبة ، حوالي (٢٠٠٠٠٠كم٣) فقط . ومعظم المياه السائلة الموجودة هي مياه جوفية مكتنزة في باطن الأرض إذ تشكل المياه الجوفية نسبة (٩٧٪) من مجموع المياه السائلة ، فيما تمثل المياه السطحية نسبة ٢٪ والرطوبة الجوية نسبة (٠،٩٥٪) ، و (٠،٠٥٪) رطوبة حيوية. (٣) ورغم وفرة المياه على المستوى العالمي حيث يتوفر الماء مجانا أو بأسعار زهيدة في معظم أنحاء العالم سواء للاستعمال المنزلي أو للزراعة والصناعة.(٤) يتزايد الحديث عن أزمة المياه العالمية ويبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه عالميا حوالي (٧٠٠٠م٣) سنويا أي سبعة أضعاف حد الأمان المائي المعتمد عالميا والبالغ (١٠٠٠م٣) للفرد سنويا ، والذي دونه يتعرض البلد لمشكلة ندرة مياه ، تعيق التنمية . ويتناقص هذا الحد إلى ٥٠٠ م٣ والذي يعد معدلا مقبولاً في المناطق الجافة وشبه الجافة ومنها معظم

أنحاء منطقتنا العربية . إلا أن المتوسطات لا تعكس الفروق شديدة التباين في التوزيع ففي مقابل حصة سنوية تبلغ (١٠٠م٣) للفرد من المياه العذبة المتجددة في بعض البلدان العربية الخليجية . لا تقل حصة المواطن الأوربي السنوية من المياه المتجددة عن (١٢٠٠٠م٣) بل إن كمية المياه العذبة المتجددة المتوافرة في فرنسا وحدها تعدل كمية المياه المتجددة في كافة البلدان العربية والتي تحتل عشر مساحة العالم .(٥)أما في كندا فيبلغ متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة (١٢٠٠٠٠م٣).(٦)

ثانيا : أثر التغيرات المناخية في أزمة المياه العالمية

تشهد المياه العذبة تناقصا كبيرا مرشحاً للازدياد بوتيرة متسارعة تهدد مئات الملايين من البشر بالندرة المائية وذلك بسبب التغيرات المناخية التي يشهدها كوكب الأرض وارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري ، التي افرزها إخلال الإنسان بالتوازن البيئي من خلال اعتماده على الوقود الأحفوري . ولعل ابرز تجليات الاحتباس الحراري يتمثل في ذوبان ٤٠٪ من الطبقة الجليدية التي تغطي سطح المحيط المنجمد الشمالي حول القطب ما بين الأعوام ١٩٧٩و ٢٠٠٩ ويتوقع اختفاءها بشكل نهائي في تقديرات تتراوح بين الأعوام ٢٠١٥ و٢٠٣٠ و٢٠٧٠ ومن المعروف أن الجليد يشكل نسبة تبلغ أربعة أخماس المياه العذبة الموجودة على سطح الأرض وان جليد القطبين هو اكبر خزين عالمي من المياه العذبة ، كما أن لون الجليد الأبيض يساهم في عكس كمية كبيرة من حرارة الشمس الواصلة إلى الأرض ، فيما تمتص مياه المحيط المالحة التي ستحل محل الجليد الحرارة بدلا من عكسها . مما سيسرع من تداعيات الاحتباس الحراري ، كلما تسارع ذوبان الجليد . وينعكس ارتفاع درجات الحرارة الذي سيعم الأرض على مستويات الجليد على قمم الجبال والذي يزود أنهار العالم بمعظم مياهها (٧) ، وتشير تقارير الهيئات المتخصصة في الأمم المتحدة إلى أن اكثر من نصف مليار من سكان العالم معظمهم في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط بصفة خاصة سيتعرضون للعطش . (٨) بعد أن كانوا ١٣٢مليون نسمة عام ١٩٩٠ وان هذا العدد سيرتفع إلى ٩٠٤مليون نسمة عام ٢٠٢٥. كما أن عدد الدول التي تعاني من ندرة مياه سيرتفع من ٢٠ دولة من بينها ١١دولة عربية عام ١٩٩٠الى ٤٥ دولة عام ٢٠٥٠ من بينها ١٦ دولة عربية ، وتتصدر الدول التي تعانى ندرة في المياه ، جيبوتي تليها الكويت ، مما يعكس جسامة مشكلة المياه في المنطقة العربية. (٩)ويشير انخفاض متوسط حصة الفرد من المياه من ١٢٩٠٠م٣عام ١٩٧٠ إلى ٧٦٠٠م٣ عام ١٩٧٦، إلى تناقص حصة الفرد من المياه العذبة على المستوى العالمي بنسبة ٤١٪، مؤكداً جسامة دور المتغيرات المناخية على مستقبل المياه العذبة ، بالإضافة إلى دور زيادة سكان العالم

في رفع الطلب على الموارد المائية المتجددة المتاحة . وتتفاقم هذه النسبة في المناطق شبه الجافة كالمنطقة العربية ، إذ زادت نسبة التناقص خلال نفس الفترة عن(٥٠٪) من هنا تبلورت مع مطلع هذا

المطلب الثاني : الأوضاع المائية في دول حوضي دجلة و الفرات

لتقييم مواقف ومشروعات كل من الأطراف المستفيدة من مياه النهري دجلة والفرات . لابد من تقييم الوضع المائي لكل من بلدان حوضي النهرين واحتياجاتها من مياههما .

أولاً : الأوضاع المائية في العراق

تقدر موارد العراق من المياه السطحية المتجددة . قبل إنشاء مشروع جنوب شرق الأناضول التركي، والمشاريع السورية بـ (٨٠ مليار م٣) تأتي من نهري دجلة والفرات و من روافد دجلة التي تنبع من إيران وتركيا والعراق إضافة إلى الوديان الموسمية التي تصب في النهرين ، ولا يمتلك العراق أية مصادر أخرى للمياه السطحية . وتسهم دجلة وروافدها بالكم الأوفر من هذه المياه إذ أنها تمد العراق بـ (٥٠مليار متر مكعب) من المياه أي (٦٢,٢٪) من مياه العراق السطحية في حين يمده الفرات بـ (٣٠ مليار م٣) بنسبة مقدارها (٣٧,٥٪) .(١١) كما يمتلك العراق خمسة تكوينات حاملة للمياه الجوفية . ولكنه اكثر اعتمادا على المياه السطحية التي تبلغ نسبتها (٩٧،٨٨٪) من استخدامه الحالي للمياه . بينما لا تشكل مياه الأمطار والمياه الجوفية سوى نسبة ٢،١٢٪ من استخداماته الحالية للمياه .(١٢) ويقدر خبراء المياه أن استخدامات العراق الحالية للمياه تبلغ حوالي (٤٥،٥مليار م٣) سنويا. ويعتقد أن كمية المياه التي يستعملها العراق سترتفع خلال العقدين القادمين إلى (٦٤,٦٥) مليار متر مكعب سنويا وهو الحد الأقصى الممكن تحقيقه مع افتراض ثبات كميات المياه التي كان العراق يتلقاها من الفرات ودجلة قبل تدشين السدود التركية والسورية ، إلا أن الواقع يتجه وجه مختلفة حيث تناقصت كميات المياه المطلقة إلى العراق بدءا من إنشاء كل من تركيا وسوريا لسدي كيبان والطبقة في سبعينيات القرن الماضي لتصل إلى الذروة مطلع التسعينات وهي مستمرة في التناقص بسبب استمرار تركيا في مشروع جنوب شرق الأناضول الذي استنزف مياه النهرين .(١٣) و تستهلك المشاريع التركية والسورية حوالي (٢٦مليار م٣) من مياه الفرات مثلا ، الأمر الذي أدي إلى خفض الوارد المائي إلى العراق إلى (٧مليار م٣) عام ٢٠٠٠ ، وهذه الكمية هي ربع الكمية التي كان يتلقاها العراق من مياه الفرات قبل إنشاء

القرن أهمية المياه ، و أصبحت معظم دول العالم تولي مسألة تنميتها و أدارتها أهمية قصوى في استراتيجياتها.(١٠)

هذه المشروعات ، وهي كمية لا تعادل إلا نصف احتياجات العراق من مياه الفرات والبالغة (١٣،٥مليار م٣) من مياه النهر(١٤). فضلا عن التناقص الطبيعي بسبب ارتفاع مستوى الثلوج في جبال أرمينيا التي ينبع منها نهري دجلة والفرات ، نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري وتداعياتها . ونتيجة لهذا التناقص الكبير في مياه الفرات تزايد اعتماد العراق على مياه دجلة الذي يزود العراق بحوالي (٤٠ مليار متر مكعب سنويا فضلا عن (١٠ مليارات م٣) يتلقاها العراق سنويا من روافد دجلة التي تنبع من جبال زاجروس في إيران أو من جبال شمال العراق وهي نهر الخابور و نهر الزاب الكبير ونهر الزاب الصغير و نهر العظيم ونهر ديالى (١٥). ويسقي نهر دجلة حوالي (٣٣٪) من أراضي العراق الصالحة للزراعة والتي تقدر بربع مساحة العراق . وبسبب وعورة الأراضي التي يمر بها نهر دجلة في العراق وكذلك نتيجة للحروب التي خاضها النظام السابق(١٦)، وما أعقبها من حصار اقتصادي خانق ثم ظروف الاحتلال التي يمر بها العراق حاليا فأن إدارة مياه نهر دجلة ، حتى ألان ، تعاني قصورا كبيرا . حيث لا توجد أية مشروعات ضخمة على النهر لتنظيم فيضانه ، والاستفادة من مياهه في الري وتوليد الطاقة الكهربائية ، باستثناء سد الموصل (صدام سابقا) ، وسد سامراء . ورغم أن تقدير كمية الأمطار الساقطة على العراق يوحي بكثرتها حيث تقدر كمية الأمطار المتساقطة على العراق ب(٩٩،٨٦٥) مليار متر مكعب سنويا (١٧)، إلا أن واقع حال مياه الأمطار يبين أنها لا تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للزراعة في العراق ففي السهل الرسوبي أهم مناطق العراق الزراعية يتراوح معدل الهطول السنوي بين ١٠٠–١٥٠ ملم ومع انه يقدر في جنوب كردستان وشمال الموصل ب٤٠٠ ملم سنويا وهو معدل كاف للزراعة الديمية بالنسبة للحبوب كالقمح والشعير إلا أن تفاوت سقوط الأمطار بين عام وآخر يمثل عائقا في وجه نجاح الزراعة الديمية في العراق، أما الجبال العالية شمال شرق كردستان فتسقط عليها أمطار تقدر ب ٨٠٠ ملم سنويا ولكن وعورتها وشدة انحدارها تقلل من أهميتها بالنسبة للزراعة.(١٨) يتبين مما سبق أن الموارد المائية المتاحة للعراق حاليا بالكاد تغطي احتياجاته وأنه مع استمرار التزايد السكاني ، فإن العراق سينتقل تدريجيا من وضع الاستقرار المائي إلى تجاوز حد الاستقرار المائي(١٩).

ثانيا : الأوضاع المائية في سوريا

يقدر مجموع الموارد المائية السطحية و الجوفية المتجددة في سوريا عدا مياه نهري دجلة والفرات بـ

(١٠،٣٦٧) مليار م٣ سنويا ، منها (٨،٣٢٤) مليار م٣ من المياه السطحية و(٢،٠٣٠) مليار م٣ من المياه الجوفية حيث تتوزع على سبعة أحواض جوفية ولا تساهم إلا مساهمة ضئيلة في الاستعمال السوري للمياه كما يسقط على سوريا حوالي (٤٥) مليار متر مكعب من الأمطار يضيع ثلثاها بالتبخر ولعل ذلك يعود إلى وقوع الجزء الأكبر من سوريا ضمن المنطقة الجافة أو شبه الجافة باستثناء المنطقة الساحلية والمناطق الجبلية التي تتمتع بمعدل أمطار جيد نسبيا يزيد على (١٠٠٠) ملم سنويا(٢٠) (بين ١٦٠٠–٢٠٠٠في المنطقة الساحلية)، في حين يتناقص إلي اقل من (١٠٠) ملم في منطقة الحماد في البادية الجنوبية من سوريا ، وبشكل عام فإن معدل تساقط الأمطار يتناقص كلما اتجهنا شرقا وتحصل (١٢٪)من الأراضي السورية (١٨،٥الف كم ٢) على أمطار كافية نسبيا وتتركز هذه الأمطار في المنطقة الساحلية والمناطق الجبلية شمال وغرب سوريا . وتعد مياه الأمطار مصدرا رئيسا للموارد المائية السورية ، رغم تفاوتها الشديد من منطقة لأخرى . ويفيد الهطول المطري عمليا في ري الزراعة الديمية السورية والتي تشكل (٨٠ ٪) من الزراعة في سوريا ، ولكن الاستفادة من مياه الأمطار تقتصر على موسم وفرتها لذا فإنها قليلة الأهمية في توفير الرطوبة للنباتات على مدار العام قياسا بالموارد المائية السطحية.(٢١) وبإضافة مياه دجلة والفرات إلى مجموع الموارد المائية السطحية السورية الآتية من أنهارها الأخرى ، نجد أن مجموع الموارد المائية السطحية السورية يرتفع إلى (٥٦،٤٤) مليار م٣.(٢٢) ويعتبر الفرات من أهم الموارد المائية السطحية لسوريا لما يجري من مياهه في أراضيها والبالغ ٢٦ مليار متر مكعب ولمساهمته الكبيرة في ري الأراضي الزراعية السورية وتوفير مياه الشرب والسقي لسكان شمال وشمال شرق سوريا كما يسهم رافداه البليخ والخابور في ري مناطق واسعة في منطقة الجزيرة شمال شرق سوريا .(٢٣) وتعتمد سوريا على الفرات في سد (٨٠ ٪) من احتياجها للموارد المائية المتجددة كما تعتمد عليه في توفير معظم احتياجها للطاقة الكهربائية .(٢٤) ويقدر الاحتياج السوري الحالي من مياه الفرات للري بـ (١١،٥) مليار متر مكعب .(٢٥) كما تمتلك سوريا عددا من الأنهار المؤقتة الجريان يزيد على ٢٠ نهرا يتركز معظمها في المنطقة الساحلية غزيرة الأمطار وتجري معظمها ما بين ٣ — ٥ أشهر ورغم كثرة هذه الأنهار ، إلا أن إيرادها السنوي منخفض ولا يزيد عن (١٠٠٠) متر مكعب مما يقلل من أهميتها بالنسبة لسوريا . ورغم وفرة المياه في سورية في الوقت الراهن ، إلا أن نمو حجم السكان السريع فيها ، والذي يقدر بين (٣،٣ ٪ – ٣،٨٪) يهدد بفقدان هذه الوفرة المائية في المستقبل . حيث أن عدد السكان وفقا لهذه النسبة يتضاعف كل ٢٠ عاما(٢٦).

ثالثا: الأوضاع المائية في تركيا

تعد تركيا من البلدان الغنية بمواردها من المياه العذبة إلى درجة يعدها الكثيرون بلدا يعاني من تخمة مائية . وتقدر موارد تركيا من المياه العذبة المتجددة بنحو ٢٥٨مليار متر مكعب ، تستخدم منها حوالي (١٥،٦) م٣ فقط ، وتعد تركيا أغنى دول منطقة الشرق الأوسط بالمياه العذبة نظرا لارتفاع كمية الهطول المطري و التساقط الثلجي فيها . ويبلغ متوسط حصة الفرد من المياه العذبة في تركيا (٣٠٠٠) م٣ سنويا (أي ثلاثة أضعاف حد الأمان المائي العالمي وستة أضعاف حد الأمان المائي الإقليمي) . ومع ذلك ترفض تركيا الإقرار بوجود هذه الوفرة المائية لديها ، رغم أن مواردها المائية تفوق احتياجاتها الحالية والمستقبلية . حتى أن ما تمتلكه تركيا من المياه الجوفية المتجددة (٩،٥) مليار م٣ سنويا ، ومياه الينابيع (٨،٥) مليار م٣ سنويا أي (١٨) مليار م٣ سنويا ، وهي كمية كافية لإرواء (١٢) مليون دونم أي (٣٦٪) من الأراضي التركية الصالحة للزراعة . ويبلغ مجموع الموارد المائية السطحية المتجددة في تركيا (٢٤٤،٢) مليار م٣ وتستطيع تركيا من خلال مشروعاتها المقامة على نهري دجلة والفرات ومن خلال موقعها كدولة منبع ، التحكم بمعظم مياه الفرات وبحوالي (٥٠٪) من مياه دجلة ، رغم أنها لا تسهم سوى بنسبة (٢٨٪) من حوض نهر الفرات واقل من ذلك بكثير من حوض نهر دجلة . ويمثل نهرا دجلة والفرات أهمية كبيرة في توليد الطاقة الكهربائية في تركيا إذ تسهم السدود المقامة على الفرات في توليد نسبة (٣٠،٨٨٪) من مجموع الطاقة المولدة في تركيا كما تسهم سدود نهر دجلة في توليد (١١٪) من الطاقة التركية أي أن مجموع ما تولده سدود نهري دجلة والفرات يبلغ نسبة (٤٢٪) من الطاقة المولدة في تركيا ، أي ما يقل قليلا عن النصف أما احتياجاتها الزراعية لمياه النهرين ، فهي أقل بكثير من احتياجات كل من العراق وسوريا على التوالي . نظرا لقلة المساحة المزروعة حاليا على حوضي دجلة والفرات في تركيا والتي لا تتجاوز ٥٠٥ ألف هكتار على نهر الفرات و٠،٧ ألف هكتار على نهر دجلة . علما بأن ري هذه المساحة لا يتطلب سوى (٥،٧٥) مليار م٣ أواسط التسعينات . نظرا لاعتماد أغلب المناطق الزراعية في حوضي دجلة والفرات في تركيا على الزراعة الديمية ، إذ تتلقى تلك المناطق أمطارا تتجاوز (٤٠٠) ملم ، سنويا وهي كافية لزراعة المحاصيل الأساسية كمحاصيل الحبوب . ولا تستهلك تركيا حاليا سوى جزء ضئيل من مواردها المائية الضخمة ، تذهب نسبة (٥٨٪) منها للاستعمال الزراعي .(٢٧) وقد أسهمت المشروعات التركية على نهري الفرات ودجلة في زيادة مساحة الأراضي المزروعة في محافظات جنوب شرق الأناضول بوتيرة متسارعة ففي عام ١٩٦٥قدر البنك الدولي استهلاك تركيا من مياه الفرات ب(١،٥) مليار م٣ ، لري مساحة

قدرها ١٥٣ألف هكتار ، ولكن مع مطلع التسعينات قفزت المساحات المروية من نهر الفرات لتبغ ٣٠٠ ألف هكتار، وتطلب سقيها ٢مليار م٣ من مياه الفرات . وتسارع نمو الزراعة التركية في حوض الفرات لتصل الى ما يزيد على ٥٠٠ ألف هكتار على نهر الفرات بحدود العام ٢٠٠٠ ويتوقع ان تبلغ ٩٠٠ ألف هكتار مع اكتمال مشروع جنوب شرق الأناضول . وسيحتاج ري هذه المساحة (١٢– ١٤) مليار م٣ من مياه الفرات[٢٨].

المبحث الثاني

المشروعات المائية التركية و آثارها على العراق

سنتناول في هذا المبحث المشروعات التركية المقامة على نهري دجلة والفرات لبيان أهمية هذه المشروعات لتركيا ، والآثار المترتبة علبيها في العراق

المطلب الأول – المشروعات التركية في حوضي الفرات ودجلة فيما يأتي ابرز السدود التركية المقامة

فيما يلي عرض موجز للمشروعات التركية المقامة على نهري دجلة والفرات يوضح أهمية هذه المشروعات بالنسبة لتركيا وما ستستنزفه هذه المشروعات من كميات هائلة من مياه النهرين .

أولا : سد كيبان : بدأت تركيا بالتخطيط لبناء هذا السد في أواسط الخمسينات ، وتم إكماله عام ١٩٧٤ وهو أول السدود التركية الكبيرة على نهر الفرات ، أقيم عند لقاء رافدي الفرات الرئيسين فرات صو ومراد صو بارتفاع قدره ٢١١متر وقدرة تخزينية مقدارها (٣٠,٧) مليار م٣ والغاية الأساسية من إنشائه هي توليد الطاقة الكهربائية حيث يضم محطة كهرومائية سعة ١٣٤٠ميجا واط تنتج الطاقة بمعدل سنوي قدره ٥٨٧٠ مليون كيلو واط . [٢٩]

ثانيا: مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) : وهو أضخم المشروعات التركية قاطبة و أكبرها كلفة حيث تقدر كلفته بحوالي ٣٠ مليار دولار ويشمل ست محافظات ، في جنوب شرق تركيا ، محافظات (غازي عنتيب ، أدي يامان ، شانلي أورفا ، سيرت ، ديار بكر ، ماردين) وهو مشروع ضخم متعدد الجوانب والأغراض ويشمل إقامة ٢١سدا منها ١٧ سدا على الفرات و٤ على دجلة و١٧ محطة لإنتاج الطاقة الكهرومائية فضلا عن مشروعات أخرى في مجال الزراعة والصناعة والنقل والاتصالات . وتمثل مساحة هذه المحافظات الست ٩,٥ من المساحة الكلية

لتركيا ويتألف من ١٣ مشروعا أساسيا(٣٠) هي :

أ- مشروع الفرات الأدنى : ويتألف من المشروعات الفرعية التالية

١- مشروع سد اتاتورك : الذي يشكل أهم وحدات مشروع جنوب شرق الأناضول والذي تبلغ طاقته التخزينية (٤٨،٧) مليار متر مكعب وتبلغ مساحة بحيرته ٨٧٧كم٢ ويتضمن ثماني محطات كهربائية تبلغ قدرتها الإنتاجية (٨،٩)كيلو واط/ساعة ويعتبر هذا السد ثامن أعلى سد في العالم والخامس عشر من حيث الحجم والسابع عشر من حيث قدرته على نتاج الطاقة وسيروي السد مساحة تقدر بـ ٦٩٢ ألف هكتار من سهول جنوب شرق الأناضول . (٣١)

٢- نفق شانلي اورفا : و يتألف من نفقين طول كل منهما(٢٦،٤) كم ينقلان المياه من بحيرة سد اتاتورك إلى سهول شانلي أورفا وحران وماردين وجيلان بينار ليروي (٤٧٦٤٧٤) هكتارا من الأراضي

٣- مشروع شانلي اورفا - حران ويروي (١٤٧٨٦٦) هكتارا

٤- مشروع ماردين- جيلان بينار، و تروى في إطاره (٣٢٨٦٠٨) هكتارا

٥- مشروع ري ، سيفرك — هيلوان ويروي (١٦٠١٠٥) هكتارا. (٣٢)

ب- مشروع سد ومحطة قرة قايا : اكتمل إنجاز هذا المشروع عام ١٩٨٧ بكلفة ١,٣ ترليون ليرة تركية ، وتبلغ القدرة التخزينية لبحيرته ٩،٥مليارمتر مكعب وينتج السد أيضا طاقة كهربائية تقدر بـ٧٥٠٠ كيلو واط /ساعة سنويا. وقد مول البنك الدولي إنشاء السد بعد أن تأكد من إخطار تركيا كلا من سوريا والعراق بانشائة. (٣٣)

ج — مشروعات الفرات على الحدود : وتضم سدي برجيك وقرة قوش ومحطتيهما .

د ـــ وهناك عدد من المشروعات الأخرى منها :

١- مشروع ري (سروج —بازكي)

٢- مشروع ري (آدي يامان —كاهتا)

٣- مشروع ري (آدي يامان —جوكصو — ارابان)

٤- مشروع (غازي عينتيب) للري وتوليد الطاقة

٥- مشروع (دجلة قرال قبزي)

٦- مشروع سد ومحطة (باطمان)

٧- مشروع سد ومحطة (باطمان- سيلوان)

٨- مشروع سد ومحطة (جرزان)

٩- مشروع محطة (ايلي صو)

١٠-مشروع (جرزة) للري والطاقة . (٣٤)

هـ — مشروع سد اليسو : وتضاهي خطورة هذا المشروع الذي بدأت تركيا بتنفيذه على نهر دجلة

في العام ٢٠٠٦ الخطورة التي شكلها سد اتاتورك بالنسبة للفرات

حيث يقع السد في منطقة دارغيجيتين على بعد ٤٥كم من الحدود السورية ويصل حجم الخزن الأقصى فيه إلى (١١،٤٠) مليار متر مكعب بينما الخزن الاعتيادي (١٠،٤١)وسيولد السد طاقة سنوية تبلغ (٣٨٣٠) ميكا واط بمعنى انه سيوفر ٣٠٠ مليون دولارا من الطاقة كما سيساهم في سقي ٢مليون هكتار من الأراضي ، ومن المتوقع ا، ينجز السد عام ٢٠١٣. (٣٥)

المطلب الثاني – آثار المشروعات المائية التركية في العراق

تأثر العراق سلبا بإقامة هذه المشروعات التركية الهائلة ، من خلال الآثار التالية التي نتجت عنها .

أولاً : الانخفاض الكبير والمطرد في كميات المياه الواردة إلى العراق جراء إنشاء السدود التركية والذي بدأ العراق يلمس أضراره ، ومازال الكثير من سدود جنوب شرق الأناضول لم يكتمل إنشاؤها بعد.(٣٦) حيث صار بإمكان تركيا أن تحرم العراق وسوريا من مياه الفرات لفترات طويلة . كما ستزداد قدرتها على التحكم بنهر دجلة بعد اكتمال سد اليسو ،الذي سيستنزف (٥٣٪) من مياه نهر دجلة. ويقدر ما ستستهلكه المشروعات التركية الحالية من مياه الفرات بـ (٢٦)مليار متر مكعب . مما يخفض الوارد المائي إلى العراق إلى (٧) مليار متر مكعب فقط ، أي نصف احتياجات العراق من مياه الفرات والبالغة (١٣،٥) مليار م٣ . ويقدر الخبراء أن فقدان مليار متر مكعب من مياه الفرات يعني حرمان ٦٥ الف هكتار من المياه اللازمة لسقيها . (٣٧)ولا يعاني حوض دجلة حاليا من مشكلة مياه خطيرة رغم أن تركيا أقامت خلال عقد الثمانينات مشروعات خفضت وارد دجلة بنسبة ٦٪ حيث انخفض منسوب تصريف نهر دجلة من (٤٩،٥)مليار م٣ عام ١٩٨٩الى (٤٤،٥) مليار م٣ علم ١٩٩٠ . (٣٨) وفي التسعينات أقامت تركيا مجموعة من السدود خفضت الوارد من مياه النهر إلى العراق إلى (٢٠،٩٣) مليار متر مكعب ، ولكن تركيا عازمة على بناء مجموعة جديدة من السدود في إطار مشروع جنوب شرق الأناضول ستجعل من مشكلة دجلة اشد خطورة من مشكلة نهر الفرات بالنسبة للعراق خاصة إذا ما علمنا أن العراق يعتمد على دجلة اكثر بكثير من اعتماده على الفرات خاصة بعد تضاؤل مياه الأخير بفعل المشروعات التركية والسورية . وابرز هذه السدود هو سد اليسو الذي بوشر ببنائه عام ٢٠٠٦. و يرجح انه سيؤدي إلى خفض كمية المياه الواردة إلى العراق من نهر دجلة إلى (٩،٧) مليار متر مكعب سنويا إلى بنسبة (٤٩٪) من كمية المياه الواصلة إليه حاليا . مما

سيحرم ٦٩٦٠٠٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية العراقية من مياه السقي ، وبعبارة أخرى ، من المتوقع أن تتقلص مساحة الأراضي الزراعية في العراق بنسبة الثلث بعد اكتمال مشروع سد اليسو خلال خمسة وعشرون عاما .

ثانيا : الأضرار البيئية والمتمثلة في تردي نوعية المياه وتلوثها بسبب انخفاض نسبة الوارد السنوي من مياه النهرين ، حيث ستزداد نسبة الملوحة فيها ، بالإضافة إلى مخلفات مياه السقي في دول أعالي النهر من الأسمدة الكيماوية والأملاح . فضلا عن زيادة تركيز مياه الصرف الصحي التي تصب في الفرات على طول ١١١٧كم التي يقطعها في كل من تركيا وسوريا . (٣٩)ويكفي أن نعلم أن تركيز الأملاح الذابة في الفرات ارتفعت من (٥،٤١٥) جزء بالمليون عام ١٩٨٠ إلى (٥،٧٩٢) جزء بالمليون عام ١٩٩٠. كما ارتفع تركيز الأملاح في نهر دجلة في ذات الفترة من (٢،٢٧٢) جزء بالمليون إلى (٧،٣٣١) جزء بالمليون .(٤٠) وتشير معلومات وزارة الري السورية إلى أن تركيا قد صرفت في الفرات مياها ملوثة تزيد سميتها عم مياه الصرف الصحي حيث بلغت نسبة الأوكسجين الحيوي الممتص ما يزيد على (٥٠٠) ملغ في اللتر الواحد ، أما نسبة الأملاح المنحلة فقد بلغت ٣٥٠٠ملغ في اللتر الواحد ، إضافة إلى وجود نسب مختلفة من شوارد الكالسيوم والمغنيسيوم والبيكاربونات والكبريتات ، ومن المؤكد أن نسبة التلوث في العراق اكبر منها في سوريا وتزداد كلما اتجهنا جنوبا . (٤١) كما سينتج عن قلة الوارد المائي تقلص المساحات الخضراء والمراعي الطبيعية ، وبالتالي ستمتد ظاهرة التصحر لتشمل مناطق واسعة كانت بمأمن منها . وقد لاحظنا في السنوات العشر الأخيرة تفاقم مشكلة التصحر وانعكاسها على المناخ ، من خلال تكرار العواصف الغبارية . حيث من المتوقع في حال إتمام المشروعات التركية أن يتحول العراق إلى جزء من الصحراء خلال بضعة عقود(٤٢).

ثالثا : تحكم تركيا التام بتصاريف النهرين : مما سيؤدي إلى تذبذب كبير في كميات المياه المطلقة من تركيا إلى كل منن سوريا والعراق وبالتالي إرباك الخطط الزراعية وتعطيل مشروعات الطاقة في البلدين وقد أقرت دراسة أعدتها وزارة الخارجية التركية بأن التحكم في كميات المياه المطلقة من السدود التركية سيكون وفقا لحاجة تركيا للطاقة بحيث سيتراوح معدل جريان المياه في النهرين بين (٢٠٠ —٢٠٠٠م٣/ثا) تبعا للطلب على الطاقة في تركيا . (٤٣)

رابعا : التأثير على التنمية الزراعية في العراق : إن تطوير الأراضي الزراعية المروية في العراق يصطدم بثلاث ث عقبات هي

أ–توفير المياه اللازمة

ب–طبيعة الأرض

ج– تفاقم مشكلة الملوحة

ويعتبر ارتفاع نسبة الملوحة في مياه الفرات وتعويض النقص الحاصل في مياه الري من مياه بحيرة الثرثار الأكثر ملوحة من أهم مسببات تملح الأراضي حيث من المعروف أن تكرار سقي الأرض من مياه تحتوي على نسبة عالية من الأملاح يودي إلى زيادة تركيز الأملاح في التربة وبالتالي تحولها إلى أرض عقيمة . ويتوقع أن تؤدي المشروعات التركية إلى بوار ٤٠٪ من الأراضي المروية في حوض الفرات بسبب تملح التربة . (٤٤)

المبحث الثالث

العلاقات العراقية التركية وموقع المياه منها

ارتأت هذه الدراسة أن تلقي من خلال هذا المبحث نبذة على تاريخ العلاقات العراقية التركية ، متطرقة إلى انعكاسات الظروف الدولية والإقليمية على هذه العلاقات. ثم التطرق بتفصيل أكثر للعلاقات المائية بين العراق وتركيا وآثار سياسة تركيا المائية على العلاقة بين الدولتين .

المطلب الأول – موجز تاريخ العلاقات العراقية التركية

قبل الولوج إلى تفاصيل العلاقة المتبادلة بين المياه والعلاقات الدولية بين العراق وتركيا ، لابد من إلقاء نظرة عامة وموجزة على تطور هذه العلاقات والعوامل الأخرى التي أثرت فيها.

أولا : العلاقات العراقية التركية حتى منتصف الستينات

بدأت العلاقات المباشرة بين تركيا وجيرانها من العرب في أعقاب الحرب العالمية الثانية ونزوح دولتي الانتداب البريطاني والفرنسي ، وقد اتسمت هذه العلاقات بالتوتر خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بسبب انسياق تركيا وراء التحالفات العسكرية مع الغرب ودخولها في حلف شمال الأطلسي ، لحماية نفسها ، مدفوعة بتردي علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي لوجود العديد من الخلافات الحدودية بينهما ، بالإضافة إلى الإرث العثماني الروسي من العداء . وفي الوقت ذاته وكرد فعل على النظرة السائدة في العالم العربي إلى الغرب بوصفه مستعمراً شريراً، وكذلك بسبب موقف الغرب الداعم لإسرائيل في صراعها مع العرب ، أصبحت معظم الدول العربية اقرب إلى المعسكر الشرقي منها إلى الغرب مما جعل العلاقات العربية التركية تتسم بالتجاهل وعدم الاهتمام . (٤٥) باستثناء العراق الذي كانت علاقاته بتركيا تتسم بالتعاون منذ استقلاله رسميا أوائل الثلاثينات ثم تحولت إلى التحالف بعد منتصف الخمسينات (حلف بغداد)(٤٦) ولكن بعد قيام النظام الجمهوري فيه بعد ثورة ١٤تموز عام ١٩٥٨ شهدت العلاقات العراقية التركية جمودا واضحا(٤٧)، وبشكل عام كانت النظرة التركية إلى جاريها العربيين منذ أواخر الخمسينات حتى أواسط الستينات نظرة

تجاهل وعدم اكتراث مشوبة بالتوجس ، وانعدام الثقة ، وكذلك نظر العرب إلى تركيا كجزء من التحالف الغربي الاستعماري . (٤٨)

ثانياً : العلاقات العراقية التركية منذ منتصف الستينات حتى الوقت الراهن

ومنذ منتصف الستينات شهدت سياسة تركيا إزاء محيطها العربي والإسلامي تغيرا كبيرا خاصة بعد أن اهتزت مصداقية الولايات المتحدة الأميركية و أوربا الغربية بشأن الدفاع عن تركيا بعد أن وقفوا موقفا سلبيا من تركيا ، أثناء الأزمة القبرصية عام ١٩٦٤. و أدركت النخبة السياسية التركية ، أنها بانسياقها وراء الغرب ومحاولة إرضائه مهما سبب ذلك من ضرر في علاقاتها مع الدول الأخرى جعلت تركيا معزولة و منكشفة للضغط من قبل حلفائها الأطلسيين . لذلك قرر صانعوا السياسة الخارجية التركية منذ منتصف الستينات إعادة النظر في علاقات تركيا بالعالم عامة وبمحيطها الإقليمي بشكل خاص وسعت نحو بناء علاقات أكثر تنوعا . وفي هذا السياق حاولت تركيا بعد عام ١٩٦٠اتباع سياسة توازن متعقل في علاقاتها مع إسرائيل والبلدان العربية وسمحت بان يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية ممثل في أنقرة وخفضت تمثيلها في تل أبيب ، وبدأت بتكوين علاقات اقتصادية مع البلدان العربية منذ أواخر الستينات ، وتوسعت هذه العلاقات في أعقاب أزمة النفط عام ١٩٧٣ وبروز الدول العربية خاصة النفطية منها كأسواق هامة للشركات التركية . وخلال الحرب العراقية الإيرانية كانت تركيا طريقا رئيسا لكلا الطرفين المتحاربين إلى أوروبا خاصة العراق الذي صارت تركيا شريكا رئيسا له ، حيث كانت ممره إلى أوربا وطريقه للتزود بالسلاح والعتاد والقوت الذي تتطلبه الحرب ، كما كانت الموانئ التركية الطريق الوحيد لتصدير النفط العراقي إلى الخارج بعد أن أغلقت سوريا موانئها بوجه النفط العراقي منذ أواخر السبعينات ، (٤٩) وبعد أن اغلق أسطول إيران طريق الخليج العربي . ومقابل تردي العلاقات العراقية التركية طوال عقد التسعينات بسبب حرب الخليج وتدخل تركيا ضد العراق ، وتجاوزاتها على حدوده الشمالية، فإن العلاقات السورية التركية شهدت نوعا من التقارب منذ أواخر الثمانينات وحتى العصر الراهن ، على الرغم من استمرار العديد من نقاط التوتر ومنها السياسة المائية التركية ومطالبة سوريا بلواء الاسكندرونة . (٥٠) وتشهد العلاقات العربية التركية حاليا تطورا ملحوظا . حيث شهد العقد الأخير، تقاربا عربيا تركيا بعد أن تولى حزب العدالة والتنمية ذي التوجهات الإسلامية دفة القيادة في تركيا وتمكن من دفع عجلة الاقتصاد التركي والحصول على ثقة الشعب والمؤسسات التركية. وعلى صعيد علاقات تركيا الخارجية لوحظ أن تركيا أخذت تخرج عن

سياستها العامة في عدم التدخل في قضايا المنطقة ، حيث ألقت تركيا بكامل ثقلها إلى جانب الفلسطينيين ووقفت ضد الإرهاب الذي تمارسه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني مما قربها اكثر من الدول العربية . كما انفتحت تركيا على المنطقة العربية اقتصاديا وثقافيا . أما بالنسبة إلى العراق فقد تزايد نشاط الشركات التجارية وشركات البناء التركية ، خاصة في الجزء الشمالي منه رغم أن العلاقات العراقية التركية ما تزال مشوبة بالحذر الناجم عن القلق التركي من احتمال قيام دولة كردية في شمال العراق ، في ضوء ضعف السلطة المركزية في بغداد واضطراب الوضع الأمني في عموم العراق ، والذي نشطت بسببه الحركات الكردية الانفصالية خاصة حزب العمال الكردستاني . وتتعرض علاقات تركيا بجاريها العربيين لضغط متزايد بسبب مشروع جنوب شرق الأناضول والذي ترى تركيا فيه مشروعا تنمويا يهدف إلى تزويد تركيا بالكثير من الطاقة الكهربائية وسقي مساحات واسعة من السهول المرتفعة في حران أورفا وديار بكر حيث يتوقع أن يشهد الإنتاج الزراعي زيادة مهمة بحلول عام (٢٠١٥) إذا ما اكتمل المشروع حسبما خطط له وتسبب مياه دجلة والفرات نقطة حساسة بالنسبة لكل من العراق وسوريا ويبدو من خلال متابعة ملف المياه أن المشكلة الأساسية لا تقتصر على غياب اتفاق ثابت حول كمية المياه المتدفقة بل تتمثل في وجود أزمة ثقة بين أطراف المشكلة المائية في حوضي الفرات ودجلة وترتفع نسبة الشكوك المتبادلة بين النخبتين السياسيتين الحاكمتين في كل من تركيا وسوريا إزاء بعضهما حيث يرى السوريون والعراقيون أن ما تعد به السلطات التركية (وهو دفق حوالي ٥٠٠ م٣ في الثانية من مياه الفرات طوال السنة) مستحيل التحقق مستقبلا حيث ستحتفظ تركيا بمياه اكثر لملىء خزانات عشرات السدود التي بنتها على حوضي الفرات ودجلة والتي ستستعملها في ري سهول جنوب شرقي تركيا الواسعة ولذلك فهي لا تريد تحويل وعودها إلى معاهدة ثابتة لاقتسام مياه نهري الفرات ودجلة . وتصبح القضية اكثر حراجة بالنسبة للعراق الذي لا يتلقى من مياه الفرات إلا ما تسمح بتدفقه عبر مجرى النهر كل من تركيا وسوريا ، بعد أن يستنفذا احتياجاتهما من مياهه . كما أن المشاريع التركية على دجلة باتت تهدد كمية مياهه الواصلة إلى العراق(٥١).

المطلب الثاني – تطور العلاقات المائية في حوضي دجلة والفرات

مرت العلاقات المائية بين بلدان حوضي دجلة والفرات بمراحل تراوحت بين التعاون والتوتر سنعرضها فيما يلي:

١- تطور العلاقات المائية حتى خمسينات القرن العشرين

حتى هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ و تقسيم أراضيها في معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ كان الفرات ودجلة واقعين في إقليم دولة واحدة لذا لم تكن تثار مشكلة حول توزيع مياههما ولكن بعد أن وزعت أراضيها على الدول المنتدبة إضافة إلى الجمهورية التركية الجديدة أصبح النهران دوليان . (٥٢)

وباتت تتنازع حولهما المصالح الذاتية لأكثر من دولة . الأمر الذي حول هذه المنازعات حول استغلال المياه إلى منازعات تدخل في نطاق القانون الدولي(٥٣) وفي إطار تنظيم العلاقات المائية بين دول حوض الفرات شهدت العلاقات المائية بين دول الحوض العديد من محطات التعاون والتنازع . ففي معاهدة لوزان التي عقدت بين دولتي الانتداب على العراق وسوريا (بريطانيا وفرنسا) عام ١٩٢٠ أكدت المادة الثالثة على وجوب دراسة أي مشروع تنفذه فرنسا في سوريا ويؤدي إلى نقص مياه الفرات أو دجلة عند دخولهما الحدود العراقية(٥٤) و في عام ١٩٢١أكدت المعاهدة التي عقدتها فرنسا باسم سوريا مع تركيا حق مدينة حلب السورية في الانتفاع بمياه نهري الفرات وقويق . كما تضمنت المادة ١٠٩ من معاهدة لوزان الموقعة بين تركيا والحلفاء ، وجوب عقد اتفاقية جديدة لتنظيم الحدود الجديدة ، وضمان الحقوق والمصالح المكتسبة لكل دولة (٥٥) وجاء فيها (إذا نتج من تعيين الحدود الجديدة بين تركيا وسوريا أن نظام المياه في دولة يتوقف على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى أو عندما يتمتع إقليم إحدى الدول بمقتضى عرف قائم قبل الحرب بالمياه والطاقات التي يوجد منبعها في أراضي دولة أخرى فإنه تعقد اتفاقية بين الدول صاحبة الشأن للمحافظة على المصالح والحقوق التي اكتسبها كل منها) .كما أكدت المادة (١٣) من المعاهدة الفرنسية – التركية الموقعة في ١٩٢٦/٥/٢٠على ما جاء في معاهدة ١٩٢١حول حقوق سوريا في نهري الفرات و قويق .

وجاء في المعاهدة الفرنسية التركية لعام ١٩٣٠ أن لتركيا وسوريا حقوقا متساوية في الانتفاع بمياه نهر دجلة ، كونه مشتركا وينطبق الأمر نفسه على الفرات .

كما ورد في المعاهدة الموقعة بين تركيا والعراق في ١٩٤٦/٣/٢٩ بروتوكول ملحق خاص بتنظيم الانتفاع بمياه دجلة والفرات بين الدولتين والاشتراك في تبادل المعلومات حول الإنشاءات المائية التي تقام في تركيا والتشاور حولها بين البلدين خدمة لمصلحة الطرفين ومنعا لتضرر أي منهما . (٥٦)

٢- تطور العلاقات المائية خلال الستينات والسبعينات

جرت أولى مباحثات المياه حول الفرات بين تركيا وسوريا عام ١٩٦٢ حيث اتفق الجانبان على تبادل المعلومات عن الأرصاد الجوية والمائية في حوض الفرات . ثم عقد اجتماع ثان بين الجانبين التركي والسوري في عام ١٩٦٤ . أكدا فيه على ضرورة تشكيل لجنة فنية كما اتفقا على ضرورة إشراك العراق في هذه اللجنة . ولكن تركيا ما لبثت في أوائل السبعينات أن باشرت بمشروعها العملاق في جنوب شرق الأناضول دون استشارة أي من سوريا والعراق .(٥٧)

كما نصت المادة الثالثة من بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا لعام ١٩٧١على النقاط التالية :

أ- تجري السلطات التركية المختصة، أثناء وضع برنامج ملئ خزان سد كيبان ، جميع المشاورات المفيدة مع السلطات العراقية المختصة ،بغية تأمين حاجات العراق وتركيا المهمة من المياه بما في ذلك متطلبات ملئ خزاني الحبانية وكيبان .

ب- يشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداء بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية .

وفي العام ١٢/١/ ١٩٨٠ابرم العراق وتركيا بروتوكولا اتفق الطرفان في الفصل الخامس منه على "التعاون في مجال السيطرة على التلوث للمياه المشتركة في المنطقة . ووافقا على انعقاد لجنة فنية مشتركة خلال شهرين من تاريخه لدراسة المواضيع المتعلقة بالمياه الإقليمية وبخاصة حوض نهري دجلة والفرات . (٥٨) وفي العقود التالية تسارعت المشروعات التركية على نهر الفرات ، في إطار الخطة الستراتيجية المسماة مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) ومن أبرز هذه المشروعات : سد اتاتورك الذي تم افتتاح إحدى قنواته عام ١٩٨٣ ، و مشروع قرة قايا الذي أنجز عام ١٩٨٧ ، وقد أدت هذه المشروعات إلى تضاؤل كمية وتردي نوعية المياه المنسابة إلى العراق وسوريا عبر الحدود السورية فتضرر اقتصاد البلدين من قلة تدفق المياه خاصة القطاع الزراعي كما فرض ذلك على البلدين عبئًا إضافيا تمثل في اضطرارهما إلى إنفاق مبالغ طائلة لإقامة مشروعات تخزينية هدفها معالجة نقص المياه ، الأمر الذي انعكس سلبا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في كلا البلدين حيث حجبت هذه المشروعات ثلث مياه الفرات وهو ما أخفته الحكومة التركية عن الجانب العراقي أثناء مفاوضاتهما في عام ١٩٧٤. وفي ذات الوقت حققت هذه المشروعات لتركيا العديد من الفوائد أبرزها زيادة قدرتها على التحكم بمياه النهر ووفرت كمية مهمة من الطاقة لتركيا ، فضلا عن توفير المياه اللازمة لإنجاز مشاريع مائية أخرى مما آثار الخلاف المائي مجددا في الثمانينات ، ولحل هذا الخلاف تشكلت (لجنة فنية) عام ١٩٨٢ من تركيا والعراق وانضمت إليها سوريا عام ١٩٨٣ورغم أن اللجنة عقدت حتى عام ١٩٩٨، (١٦) اجتماعا إلا

أنها فشلت في التوصل إلى اتفاق بشأن اقتسام عادل لمياه الفرات ، بسبب الاختلاف حول كيفية توزيع المياه واستعمالها(٥٩)

المطلب الثالث – أزمة المياه و أثرها على العلاقات بين دول حوضي دجلة والفرات .

توصف العلاقات المائية بين دول حوضي دجلة والفرات بأنها مشوبة بالتوتر. وعدم الاستقرار. ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها :

١– أن كل دولة من دول الحوض الثلاث ، تتبنى مشروعات ضخمة وطموحة للتنمية الاقتصادية بالاعتماد على الطاقة الكهربائية ومياه الري التي يوفرها النهران ، ومن خلال مجموعة من المشروعات المائية العملاقة

٢– عدم وجود اتفاقية دولية شاملة لتنظيم الاستخدام المشترك لمياه الفرات أو دجلة ، وفشل جميع محاولات الاتفاق حول هذا الموضوع والتي بدأت منذ إعلان تركيا عزمها على إنجاز مشروع جنوب شرق الأناضول .

٣– انسلاخ تركيا من روابطها التاريخية والثقافية والدينة بكل من سوريا والعراق طوال العقود التي أعقبت استقلالها ، وانسياقها وراء محاولة تغريب المجتمع التركي وانغماسها في حلف الأطلسي ومحاولة الاندماج مع أوربا .

أولا : المرتكزات الستراتيجية لسياسة تركيا المائية :

١ – سعت تركيا طوال عقود للانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة وهي اليوم ما تزال تسعى للانضمام إلى أوربا الموحدة ، ولكن أوروبا رفضت طلباتها المتكررة لانضمام إليها ، وقد ساهمت عزلتها الطويلة عن محيطها الإقليمي العربي والآسيوي التي أملتها عليها التوجهات الأيدلوجية المختلفة خاصة مع جيرانها العرب ، ساهمت هذه العزلة في إضعاف موقف تركيا أمام أوروبا . لذا فهي (تركيا) في سعيها الحثيث للانضمام إلى أوروبا ، باتت تدرك أن عليها أن تثبت أنها قوة إقليمية مهمة وقادرة على أن تؤثر بشكل فعال في أوضاع المنطقة السياسية والاقتصادية . (٦٠)

٢– تحاول تركيا في علاقاتها مع الدول العربية اتباع طريقة عمل تتجنب فيها قيام تكتل عربي ضدها إزاء أية قضية . حيث تدرك تركيا أن أي مشروع سياسة خارجية تركي يؤدي إلى رد فعل منسق ومتناغم من قبل البلدان العربية إزاء تركيا سيجعلها تواجه تحديا قويا " . (٦١)

٣– تسعى تركيا من خلال استغلال كل عناصر القوة في علاقاتها الإقليمية، ومن أهمها المياه إلى أن تصبح مركز استقطاب إقليمي ، أو قوة إقليمية رئيسة ، حيث أن هناك اعتقادا سائدا في الأوساط القيادية التركية أن زعامة تركيا إقليميا مرتهن بضعف جيرانها من العرب . لذا فقد اتسمت العلاقات العربية التركية بشيء من التوتر، سببه

عدم رغبة تركيا في بناء علاقات متوازنة قائمة على التعاون والمنفعة المشتركة .

٤- تدرك تركيا ما للمياه من أهمية كبرى في المنطقة العربية خاصة وان معظم مصادر المياه الهامة في المنطقة العربية تنبع من خارج أراضي الدول العربية لذا يسود تركيا الاعتقاد بأن سيطرتها على مياه نهري دجلة والفرات يعطيها قوة كبرى تستطيع من خلالها امتلاك ورقة ضغط مهمة في علاقاتها مع الدول العربية بما يجعل مسار هذه العلاقات يصب دوما في مصلحتها. (٦٢)

ثانيا :أهم محطات التوتر حول اقتسام المياه بين دول حوضي دجلة والفرات .

تعود أولى محطات التوتر بين العراق وتركيا حول اقتسام مياه الفرات إلى العام ١٩٥٧حينما أرسلت السفارة التركية في بغداد مذكرة الحكومة العراقية حول اعتزام تركيا بناء سد كيبان عند نقطة التقاء فرعي الفرات الرئيسين فرات صو و مراد صو . وقد أشارت المذكرة إلى أن حجم البحيرة المحتجزة خلف السد سيبلغ (٩,٤) مليار م٣ من المياه ولكن عند المباشرة ببناء السد تبين أن السعة الخزنية لبحيرته تبلغ (٣٠،٥) مليار م٣ أي ثلاث أضعاف ما جاء في الإيضاح التركي وقد بررت الحكومة التركية ذلك بالصعوبات الطبوغرافية التي حالت دون الالتزام بالمخطط الأساسي للسد . وكانت العلاقات العراقية التركية تتسم قبل ذلك بالتعاون والتفاهم بين الدولتين في مجال المياه . (٦٣) ولكن سرعان ما تزايدت التوترات السياسية بين دول الحوض مع تزيد الحاجة إلى المياه في عقدي الستينات والسبعينات حيث قادت عمليات التنمية المنفردة والتي بدأت في تركيا وسوريا منذ أواخر الستينات إلى نزاعات عديدة خاصة بين دول حوض الفرات حيث بدأت الدول الثلاث منذ ذلك الحين بإنشاء مشاريع زراعية وكهرومائية أدت إلى اشتداد التنافس والخلاف بينها حول توزيع المياه . لقد جرت عدة اجتماعات ثنائية ومتعددة بين الأطراف الثلاثة منذ منتصف الستينات ومع ذلك لم يتوصلوا إلى اتفاق عام . و منذ بدئ ملئ خزاني كيبان التركي والطبقة السوري عام ١٩٧٤، اللذان أديا إلى نقص شديد في تدفق مياه النهر ،أسفر عن توتر شديد في العلاقات السورية العراقية لم ينفرج إلا بعد أن وافقت سوريا بإطلاق ٢٠٠مليون م٣ إضافية للعراق خلال ذلك العام . وفي عام ١٩٧٥ احتج العراق لانخفاض مستوى تدفق مياه الفرات من تدفقه العادي والبالغ ٩٢٠م٣/ثانية إلى ١٩٧م٣/ثانية وطلب من جامعة الدول العربية التدخل لحل الأزمة . ورغم احتجاج سوريا بان كمية المياه الواصلة من تركيا قد انخفضت إلى النصف إلا أن ضغوط الجامعة العربية أسفرت عن تشكيل لجنة تقنية من قبل الجامعة ، قررت أن حصة العراق من مياه الفرات الداخلة إلى سوريا من تركيا يجب أن تبلغ ٥٨ ٪ بينما حصة

سوريا ٤٢٪ . وفي عام ١٩٨٦ عقد اجتماع ثلاثي للوزراء المختصين في الدول المعنية بحوض الفرات حول المياه كانت نتائجه محدودة . وحينما زار رئيس الوزراء التركي توركت اوزال سوريا عام ١٩٨٧ وقع على اتفاقية سمحت لسوريا بالحصول على تدفق من مياه الفرات يبلغ (٥٠٠ م٣/ثانية) أي (١٦مليار م٣) سنويا . وكان العراق يطالب منذ عام ١٩٦٧بنفس هذه الكمية وكرر مطالبه مرارا .

واثر إغلاق تركيا بوابات سد اتاتورك وانقطاع مياه الفرات مدة ٣٠ يوما عام ١٩٩٠

والأزمة التي أعقبت ذلك جرت مفاوضات بين الأطراف الثلاث المعنية بمياه الفرات ، وأعاد العراق مطالبته بتخصيص ٥٠٠م٣/ ثانية من مياه الفرات إلا أن تركيا لم تصغ إلى هذه المطالب وتوقفت المفاوضات عندما تورط العراق في حرب الخليج التي دخلت تركيا فيها كطرف معاد للعراق ، مقدمة العديد من المساعدات لقوات التحالف الموالي للولايات المتحدة الأميركية . وبعد الحرب عقد اجتماع ثلاثي في أيلول من عام ١٩٩١في دمشق رفع العراق فيه مطالبه إلى تدفق مقداره ٧٠٠ م٣ /ثانية من مياه الفرات فرفض الجانب التركي هذا المطلب وانسحب من الاجتماع . (٦٤)وقد اعتمدت تركيا في تعاملها مع المعارضة العراقية السورية لمشروع جنوب شرق الأناضول مسلكين رئيسين أولهما الفصل بين مشروع جنوب شرق الأناضول ومشكلة مياه الفرات ، والثاني تمثل بالمحاولات التركية للتهوين من شأن تأثيرات المشروع السلبية على العراق وسوريا مدعية أن هذا المشروع الذي (لا ينطوي على أية أهداف سياسية) سيكون مفيدا للدول الثلاث . كما قال رئيس الوزراء الأسبق توركوت اوزال في ١٩٩٠/٢/١٨ " إن الشائعات المتواترة بشأن إمكانية نشوب صراع بين تركيا وجيرانها بسبب المياه تعبر عن رؤية خاطئة ومضللة . ولا يمكن قبول الزعم القائل بأن سد اتاتورك سيكون له تأثيرات سلبية في سوريا والعراق ، لأنه على العكس من ذلك ، سيكون مصدر رخاء وازدهار لكل من البلدين . فلماذا لا يتم التعامل مع سد اتاتورك كمشروع يوفر الحماية لملايين السكان في الدول الثلاث من مخاطر الفيضان .(٦٥)

ثالثاً: طبيعة العلاقات المائية العراقية التركية وتأثرها بالعلاقات السورية التركية

حتى بعد سقوط النظام الملكي وقيام أنظمة راديكالية في العراق حرص العراق على آن يحافظ على علاقات ودية مع تركيا رغم التناقض الأيديولوجي بينهما حرصا على مصالحه المائية واستشعارا منه لقدرات تركيا على الإضرار بالاقتصاد العراقي من خلال المياه . ومع ذلك فقد تأثر العراق سلبا بالتوترات التركية السورية وابرز مثال على ذك ما حدث في عامي ١٩٧٤ – ١٩٧٥ و كذلك ما حدث عندما بدأت تركيا بملء خزان سد اتاتورك عام

١٩٩٠ . إلا أن غزو العراق للكويت أدى إلى تطور سلبي غير مسبوق في العلاقات بين البلدين حيث باتت الأراضي التركية منطلقا لغارات الطائرات الأميركية على العراق منذ حرب عام ١٩٩١. و استمر هذا التوتر في العلاقات طوال عقد التسعينات .

لقد اسهم تردي العلاقات السورية العراقية لفترة طويلة دامت ربع قرن بسبب الخلاف الأيدلوجي بين شقي حزب البعث في كل من العراق وسوريا في تدعيم الموقف التركي إزاء سوريا والعراق على السواء وجنب تركيا ضغطا شديدا كان يمكن أن تتعرض له لو أن البلدين واجها تركيا بموقف موحد من مشروعاتها المائية العملاقة . وكذلك تأثر العراق على الدوام بالأزمات السياسية بين تركيا وسوريا من خلال تذبذب مياه الفرات . ولا يمكن فصل الخلافات حول اقتسام المياه عن الخلافات السياسية الأخرى بين دول حوض الفرات فالعلاقات المائية السورية التركية تأثرت بسجل العلاقات السياسية الحافل بالتوترات فالعلاقات السياسية الثنائية بين سورية وتركيا تراوحت منذ استقلال سوريا عن فرنسا ، بين القطيعة والتوتر والتهديدات المتبادلة . ومن أهم نقاط التوتر و ابكرها عدم اعتراف سورية بالضم التركي للواء الاسكندرونة الذي مازالت سوريا حتى يومنا هذا تعده جزءا من الأراضي السورية رغم مضي أكثر من ثمانية عقود على ضم تركيا للواء بالاتفاق مع فرنسا ، وترى تركيا في مطالبة سوريا بلواء الاسكندرونة "نوع من الجنون "كما جاء في تصريح لرئيس الوزراء التركي السابق مسعود يلماظ عام ١٩٩٨. ومن محاور التوتر الأخرى بين تركيا وسوريا قيام تركيا في أواخر الأربعينات بتحويل مجرى نهر قويق الذي ينبع من تركيا ويسقي عشرات الألوف من الافدنة في محافظة حلب، مما اثر سلبا في ثقة سوريا بتصرفات تركيا المائية ، خاصة المتعلقة بالفرات . كما اسهم التناقض الأيديولوجي في زيادة اتساع الهوة بين تركيا وسوريا في سنوات الخمسينات إثر انضمام تركيا إلى حلف بغداد . الموالي للغرب ، فيما كانت سوريا قد توجهت توجها قوميا وكانت اقرب إلى الكتلة الشرقية منها إلى الغرب . وقد استغلت تركيا في هذه الفترة التناقضات التي طرأت على العلاقات العراقية السورية بسبب موقف سورية من انضمام العراق للحلف ، حينما أصرت سوريا على إغلاق موانئها بوجه تدفق النفط العراقي ، فحسنت علاقاتها بالعراق وسمحت له بمد أنابيب نفطه نحو الموانئ التركية محققة من ذلك مكاسب كبيرة . وفي منتصف الستينات جمدت سورية ثم صادرت جميع الممتلكات العقارية للأتراك في سورية وردت تركيا بخطوة مماثلة إزاء ممتلكات السوريين فيها .

كما كان لوجود الأكراد وحركاتهم المسلحة على جانبي الحدود التركية السورية دور في زيادة توتر هذه العلاقات وتبادل الاتهامات بين سوريا وتركيا

حول دعم هذه الحركات الكردية فحينما نشط المسلحون الأكراد الانفصاليون في شمال سوريا خلال الخمسينات وجهت سوريا أصابع الاتهام بالدعم نحو تركيا ، وانقلب الموقف في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات حينما نشط مسلحوا حزب العمال الكردستاني في جنوب شرق تركيا حيث اتهمت تركيا سوريا بتقديم التسهيلات للمسلحين الأكراد . (٦٦)

رابعا : الطابع السياسي لتصرفات تركيا المائية (رؤية تركيا)

حين بدأت تركيا عام ١٩٨٢بتنفيذ مشروعها العملاق في جنوب شرق الأناضول GAP تشكلت لجنة فنية بين العراق وتركيا توسعت لتضم سوريا عام ١٩٨٣ورغم عقد اللجنة منذ ذلك الحين (١٦) اجتماعا إلا أنها فشلت في التوصل إلى أي اتفاق ثلاثي حول استخدام مياه الفرات بسبب رفض تركيا مبدأ التفاوض حول اتفاق مشترك بشأن تنظيم استغلال مياه الفرات ، حيث استمرت تركيا على موقفها الرافض التعامل مع نهري الفرات ودجلة على انهما نهران دوليان وإصرارها على أن الفرات نهر تركي خالص حتى نقطة الحدود التركية ، ويصبح بعدها نهرا تركيا عابرا للحدود . وحين أقدمت تركيا في ١٩٩٠/١/١٣على حبس مياه الفرات عن سوريا وبالتالي عن العراق ، مدة شهر واحد . لتخزين المياه في سد اتاتورك ، لم تستشر تركيا أيا من سوريا أو العراق حول ذلك ولم تبلغ اللجنة الثلاثية بقرارها بل إنها مضت في تنفيذ مخططاتها المائية لمشاريع الفرات غير عابئة باحتجاجات العراق أو سوريا . (٦٧) وتشير بعض المصادر إلى أن القرار التركي جاء في أعقاب ، تدهور حاد في العلاقات التركية السورية ، وانه جاء للضغط على الحكومتين السورية والعراقية لتأمين حدودهما مع تركيا ومنع عمليات التسلل التي كان يقوم بها مسلحوا حزب العمال الكردستاني ، الذين نشطوا خلال تلك الحقبة خاصة على الحدود السورية التركية . ومما يؤكد هذا الاتجاه ، ما أدلى به رئيس الوزراء التركي آنذاك توركوت أوزال ، في أيلول من عام ١٩٨٩حينما قال " إن تركيا قد تمنع تدفق مياه الفرات عن سوريا إذا لم توقف دمشق نشاط الأتراك الذين يطالبون بالاستقلال في جنوب شرق الأناضول" ونستشف من خلال هذا التصريح أن تركيا يمكنها الإضرار بسوريا والعراق في أي وقت تشاء من خلال الإمكانات التي وفرتها مشروعاتها المائية للتحكم بانسياب مياه نهر الفرات والتي ستوفرها مشروعاتها المائية المزمع إقامتها على نهر دجلة ، وتحديد نوعية تلك المياه مما يجعل من الحياة الاجتماعية والاقتصادية في العراق وسوريا رهينة بالمزاج السياسي السائد في تركيا وأسيرة لأهداف وغايات السياسة المائية التركية من خلال تحكمها بمياه النهرين . (٦٨)

و يدرك الأتراك أن بلادهم غنية بالمياه وهي كذلك بالفعل فالناظر إلى خريطة تركيا يجد أن هضبة الأناضول والجبال المحيطة بها ، هي منبع لشبكة من مئات الأنهار الكبيرة والمتوسطة والصغيرة تروي الأراضي التركية وتحولها إلى غابات وسهول مزروعة . ولقد أدركت تركيا بعد أن ووجهت بالصد من قبل الغرب خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ورفض الاتحاد الأوروبي ضمها إليه . أن دورها السياسي ومصالحها مع دول الشرق الأوسط هي الأهم في سياستها الخارجية وسعيها لتصبح قوة إقليمية ، كما أدركت تركيا ما للمياه من أهمية في إدارة علاقاتها مع جيرانها العرب . لذلك استعدت تركيا وباشرت ببناء سلسلة من السدود سيطرت من خلالها على تدفق مياه الفرات خارج أراضيها . وهي في طريقها إلى السيطرة على مياه دجلة ، من خلال مجموعة أخرى من السدود التي أنجزت بعضها وتعتزم إنجاز البعض الآخر، ويغلب الطابع السياسي على دوافع تركيا لتصرفاتها المائية حيث تدرك تركيا أن بإمكانها استعمال سيطرتها على المياه لتمارس ضغطا شديدا على الدول العربية يفوق ضغط اخطر الأسلحة فتكا ، مما سيمنحها مستقبلاً ومن خلال إحكام سيطرتها على المياه القدرة على تحقيق أكبر قدر من الهيمنة الإقليمية ، والتخلص من بعض مشكلاتها الداخلية من خلال الإدارة الواعية لمواردها المائية .

(٦٩) ويتضح تجاهل تركيا لحقوق العراق وسوريا من خلال تصريحات الساسة الأتراك فحينما منعت تركيا مياه الفرات ، لملئ خزان سد اتاتورك ، وفي حفل تدشين السد عام ١٩٩٠ قال رئيس الوزراء التركي آنذاك سليمان ديميريل " إن ما يعود لتركيا من مجاري مياه الفرات ودجلة وروافدهما هي ملك لتركيا وان بإمكان تركيا أن تتصرف بها كما تشاء داخل حدودها ....إن هذه أرضنا ولنا الحق في أن نفعل ما نريده ونحن لا نقول لسوريا والعراق أننا نشاركهما مواردهما النفطية . ولا يحق لهما القول أنهما يشاركاننا مواردنا المائية .... إن على العراق وسوريا أن لا يقلقا بسبب تنفيذ هذا المشروع ، ولكن الفرات ودجلة وروافدهما هي ملك لتركيا من الحدود مع هذين البلدين وأن لتركيا أن تستخدمهما كما تريد" . (٧٠)

كما صرح دميريل في مناسبة أخرى قائلا "إن آبار النفط لهم ، ومنابع المياه لنا .... وان من حق تركيا التحكم بمياه دجلة والفرات وحتى آخر نقطة حدودية ، وان مثل هذا التحكم جزء لا يتجزأ من السيادة الوطنية" . وتوضح هذه التصريحات الموقف التركي المتشدد والذي لا يعير اهتماما لمصالح الغير ولا بالعلاقات مع دول الجوار . (٧١)وحينما زار الرئيس التركي السابق سليمان دمريل ، دمشق عام ١٩٩٣أشار إلى عدم وجود اتفاق حول اقتسام المياه مؤكدا أن ما يحصل عليه العراق وسوريا من مياه الفرات حاليا يفيض عن حاجتهما بحيث تضيع

كميات كبيرة من المياه في البحر. وأضاف أن الاتفاق الحالي بين سوريا وتركيا أي اتفاق عام ١٩٨٧هو اتفاق مؤقت ينتهي بانتهاء العمل بالسد (سد اتاتورك) ، و حينها يمكن التوصل إلى اتفاق جديد . (٧٢) ويشكل مشروع جنوب شرق الأناضول النقطة المحورية في الخلاف المائي التركي – السوري العراقي . ففي حين ترى تركيا في المشروع الذي يمثل اكبر مشروع اقتصادي تنموي في تاريخ الجمهورية التركية ، مصدرا مستقبلية لرخاء ورفاهية شعبها . يرى كل من العراق وسوريا فيه مصدر تهديد مستقبلي لرفاهية وحياه الناس فيهما . وتنطلق تركيا في رؤيتها للمشروع من كونه يشمل سبع مدن تركية رئيسة في جنوب شرق البلاد ، وترى انه سيؤمن الرفاه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في منطقة متوترة معظم سكانها من الأكراد، طالما وصفت بالتخلف عن المناطق الغربية من تركيا . كما سيوفر المشروع لتركيا ري مساحات هائلة ونصف احتياجاتها من الطاقة . (٧٣)

خامسا : التنسيق السوري العراقي لمواجهة المشروعات المائية التركية

تحث قضية المياه الأطراف العربية المعنية على التعاون وتنسيق جهودها لممارسة الضغط اللازم على تركيا لتسوية هذه المشكلة بشكل نهائي . مما يهدد بنقض المبدأ المعتمد في السياسة الخارجية التركية إزاء البلدان العربية والقاضي بعدم التسبب في قيام تكتلات عربية ضد تركيا ، حيث بدأ كل من العراق وسوريا منذ أن تحسنت علاقاتهما أواخر أيام النظام السابق بتنسيق جهودهما" و محاولة تنظيم تكتل عربي مناوئ للمشروعات المائية التركية ، يكون له من التأثير ما يمكنه من اتخاذ إجراءات تأديبية ضد الشركات والبلدان التي تساهم في دعم وتمويل مشروع جنوب شرق الأناضول ، وإذا كتب النجاح لمثل هذا التكتل فسوف يؤدي في أحسن الأحوال إلى إعاقة أو تأخير مشروع جنوب شرق الأناضول كما سيمثل إخفاقا جزئيا في السياسة الخارجية التركية إزاء البلدان العربية . و لا يتوقع أن ينجح مثل هذا التكتل لو افترضنا قيامه في إيقاف المشروع التركي الكبير الذي أنجزت معظم مراحله حيث أن الزخم السياسي المحلي في تركيا باتجاه إتمام المشروع من القوة بحيث لا يمكن إيقافه خصوصا بعد القروض المالية والاستثمارات الضخمة التي صرفت عليه . (٧٤)

وبعد أن شعر الجانبان السوري والعراقي بجدية وخطورة النوايا التركية ، بدءا منذ نيسان من العام ١٩٩٠ بمحاولة تنسيق جهودهما وتوحيد موقفهما إزاء المشروعات

التركية . فاتفقا في نيسان من عام ١٩٩٠ على اقتسام كمية المياه التي يسمح بها تدفق ال(٥٠٠ م٣/ ثانية) الذي سمحت به تركيا بناءا على الاتفاقية التركية السورية لعام ١٩٨٧،بين تركيا وسوريا فخصص للعراق ٥٧ ٪ منها فيما حصلت

سوريا على ٤٣٪ منها وتعادل هذه الكمية ١٥،٧مليار متر مكعب . وفي حزيران من العام ذاته تم عقد اجتماع وزاري بين تركيا وسوريا والعراق طالب العراق فيه بإعادة تحديد الحصص في اقتسام مياه الفرات معتبرا أن الحد الأدنى المقبول والذي يلبي الحاجات الآنية للعراق وسوريا هو ٣٧٠٠م٣ في الثانية عند الحدود السورية ، إلا أن الوفد التركي رفض هذه المطالب وانسحب من الاجتماع . وبعد عشرة أيام على هذا الاجتماع ، أعلن العراق خطة ترشيد مائية ، خاصة في حوض الفرات متوقعا أن تشح المياه ليس في عام ١٩٩٠ بل وفي كل السنوات المقبلة مؤكدا أن كمية المياه المطلقة للعراق لا تعتمد حتى الآن على حقوقه المكتسبة في النهر . (٧٥) وشهدت العلاقات السورية العراقية تطورا ملحوظا في أواخر عهد النظام السابق وازدادت هذه العلاقات أهمية في الوقت الراهن ولكن اضطراب الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق بعد الاحتلال الأميركي له . قلل من قدرته على التنسيق الفعال مع الجانب السوري للحصول على اتفاقية توزيع مياه عادلة مع الجانب التركي .

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن العالم مقبل على ندرة في موارده المائية ، ستكون منطقتنا العربية ومنها العراق من أكثر مناطق العالم تضررا منها . وذلك بفعل زيادة السكان من جهة ، وتضاؤل المياه العذبة بسبب التغيرات المناخية من جهة أخرى . لقد كانت المياه ولفترة طويلة عنصرا ثابتا في العلاقات العراقية التركية بل إنها كانت حتى خمسينيات القرن الماضي ، تحث العراق وتركيا على التعاون لدرء أخطار الفيضان . ولكن منذ أن لمس العراق وشركائه في حوضي دجلة والفرات بوادر الندرة المائية في سبعينيات القرن العشرين وتزايد تنافس دول الحوض على المياه ، مما أسفر عن بروز مشكلة المياه بين دول الحوض . باتت المياه عنصرا متغيرا ومؤثرا في هذه العلاقات حيث دخلت دول الحوض في تنافس محموم لبناء السدود لغرض الاستفادة المثلى من مياه النهرين في الري وتوليد الطاقة الكهربائية . غير أن موقع تركيا في أعلى مجرى النهر أتاح لها مزايا استراتيجية ، تمكنت من استغلالها في إنشاء مشروعات ستتمكن عند إتمامها من التحكم بشكل تام بتدفق مياه النهرين ، نحو سوريا والعراق . وسبب قيام تركيا بهذه المشروعات ، وما ترتب عليها من نقص خطير في مياه دجلة والفرات المنسابة إلى العراق وسوريا قلقا شديدا في كل من العراق وسوريا ، خاصة وأن الموقف التركي من اقتسام مياه النهرين هو رفض الاعتراف بحقوق ثابتة للعراق وسوريا في مياه النهرين ، واعتبارهما نهرين وطنيين . انطلقت إثر ذلك المباحثات مع الجانب التركي والتي دامت منذ أوائل ثمانينات القرن العشرين وتشكلت لجنة ثلاثية عقدت عشرات الاجتماعات دون أن تسفر عن اعتراف تركي بحقوق العراق وسوريا المكتسبة في مياه النهرين . ومنذ بدء تركيا بمشروعها العملاق في جنوب شرق الأناضول في الثمانينيات ، تزايد القلق العراقي من سياسة تركيا المائية وباتت المياه تشكل نقطة توتر في العلاقات العراقية التركية ، رغم أن هذه العلاقات كانت في أوج ازدهارها خلال عقد الثمانينات . وعندما قامت تركيا عام ١٩٩٠ بقطع مياه الفرات مدة شهر عن كل من سوريا والعراق لملئ خزان سد اتاتورك تحول موضوع المياه إلى أزمة علاقات بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى وبات موضوع اقتسام المياه يلعب دورا أساسيا وخطيرا في رسم خريطة العلاقات بين تركيا وكل من جاريها العربيين كما حثت أزمة المياه ، كلا من العراق وسوريا على تناسي خلافاتهما الكثيرة والسعي لتوحيد موقفهما إزاء المشروعات التركية و محاولة حشد تكتل عربي للضغط على تركيا ، من خلال دعم الجامعة العربية والمنظمات الدولية . ولا يتوقع أن تسفر هذه الضغوط مهما بلغت جديتها عن إيقاف المشروعات

التركية الضخمة والتي تعتبر ركيزة محورية في سياسة تركيا التنموية . ولكن قد تؤدي هذه الضغوط في احسن الأحوال وإذا ما تعاطت تركيا معها بشكل إيجابي إلى عقد اتفاقية تقر بموجبها تركيا بحقوق مائية ثابتة ، لشريكيها في النهرين وتعترف لهما بحقوقهما المكتسبة . ولكن المعطيات الحالية لا تشير إلى وجود مثل هذه النية لدى الجانب التركي ، الذي مازال يماطل ويرفض الخضوع للضغوط المحلية والدولية بل ويرفض الإقرار بأن النهرين دوليين وان للعراق وسوريا فيهما حقوق مساوية للحقوق التركية فيهما . بل يرى أن تركيا متفضلة على العراق وسوريا بالسماح لهما بالاستفادة منة مياههما التي تزيد عن حاجة تركيا.

نتائج البحث

١- تزداد أهمية المياه ودورها في تحديد طبيعة العلاقات بين الدول التي تتشاطأ الأنهار الدولية ، مع إطلالة القرن الحادي والعشرين بما يحمله من بوادر ندرة في المياه العذبة بسبب تزايد سكان العالم من جهة والتغيرات المناخية التي أفرزتها ظاهرة الاحتباس الحراري من جهة أخرى .

٢- تعاني دول حوضي دجلة و الفرات من أزمة مائية ، مرشحة للتفاقم مستقبلاً بسبب عدم كفاية مياه النهرين على الإيفاء باحتياجاتها المستقبلية من مياه النهرين ، حتى وان تم اقتسامها وفقا لحقوق هذه الدول المكتسبة من مياه النهرين .

٣- تتمتع تركيا بمزايا استراتيجية كونها دولة المجرى الأعلى للنهرين جعلتها في موقف المسيطر في المفاوضات الجارية لاقتسام مياه النهرين . خاصة وأنها أقامت عليهما من السدود ما يمكنها من خلاله أن تمنع مياه الفرات من الانسياب وما يمكنها من حجب نصف مياه دجلة .

٤- ترفض تركيا حتى الآن الإقرار بحقوق ثابتة للعراق وسوريا في مياه النهرين وترهن مايطلق من مياههما للعراق وسوريا بالسياسة التشغيلية للسدود التركية . وتعتبرهما نهران وطنيان عابران للحدود في حين يصر كل من العراق وسوريا على أن النهرين دوليين وهو ما تدعمه المعاهدات والأعراف الدولية .

٥- تركت السدود التركية و ما استنزفته من مياه النهرين الواصلة إلى العراق والتي بلغت ٥٠٪ من مياه دجلة و٧٥٪ من مياه الفرات آثارا مدمرة على شتى نواحي الحياة في العراق خاصة الزراعة والبيئة وهذه الآثار مرشحة للازدياد عند اكتمال المشروعات التركية المخططة لتصبح آثارها

مدمرة . ومتعلقة بحياة السكان و وأوضاعهم الاقتصادية وحالتهم الصحية .

٦- أصبحت قضية المياه في الوقت الراهن من أهم القضايا العالقة بين العراق وتركيا وتلعب دورا محوريا في العلاقات بين البلدين وستزداد أهميتها في السنوات القليلة المقبلة لما لها من أهمية استراتيجية بالنسبة لكافة الشركاء في حوضي النهرين .

٧- لم تسفر السياسة التي اعتمدتها كل من سوريا والعراق والقاضية بالضغط على تركيا باستخدام كل الوسائل المتاحة بما في ذلك المنظمات الدولية والإقليمية ، عن حصولهما على حقوقهما المائية التي يطالبان بها ، رغم انهما وحدا جهودهما في السنوات الأخيرة وحصلا على دعم عربي ودولي لا بأس به . لكن الأوضاع المتردية في العراق منذ الاحتلال تحول دون أن يضغط على تركيا بثقله الطبيعي بعد أن حضي أخيرا بالمساندة السورية .

٨- يرى الباحث في ضوء معطيات هذه لدراسة أن هنالك مجموعة احتمالات لتطور العلاقات المائية بين العراق وتركيا مستقبلا :

أ – أن يتصاعد التوتر إلى درجة اشد ، وقد يتحول إلى صراع مسلح بين سوريا والعراق من جهة وتركيا من جهة. وهذا الاحتمال مستبعد فيما إذا اعتمدت قيادات البلدين التفكير المنطقي ، لان موازين القوى العسكرية والستراتيجية تميل بشدة لصالح تركيا ، خاصة بعد خروج العراق من المعادلة الإقليمية وانهيار قوته العسكرية . وكذلك لانهماك سوريا في صراعها السياسي ضد إسرائيل والمرشح للتحول في أي وقت إلى صراع عسكري . لذا يستبعد الباحث أن يتمكن البلدان من الحصول على حقوقهما المائية بهذه الطريقة .

ب – أن يستمر البلدان على طريقتهما الحالية في الضغط ومحاولة الحصول على دعم دولي وإقليمي اكبر، لإجبار تركيا على الاعتراف بحقوقهما المائية وتوقيع معاهدة تعطيهما حصصا ثابتة وعادلة من مياه النهرين . وهذه الطريقة لم تثبت نجاحها حتى الآن ، وربما كان للوضع الأمني المتردي في العراق دور في تقليل الضغط على تركيا .

ج – أن يخضع العراق وسوريا للضغط الذي يمثله موقع تركيا الستراتيجي وقدرتها على التحكم بمياه النهرين ويحاولا استرضاء الجانب التركي وإغرائه بالتعاون من خلال تقديم مكاسب اقتصادية كبيرة ، مقابل الاعتراف بحقوقهما المائية وتوقيع معاهدة تثبت هذه الحقوق بشكل نهائي . كأن يعطى للشركات التركية نصيب مهم في الاستثمار

الزراعي رفي البلدين وعلى أسس عادلة بحيث ينتفع شعباهما من إدخال التكنولوجية الزراعية المقدمة في تركيا وتحقق تركيا مكاسب اقتصادية كبيرة بحيث لا تعود قادرة على التضحية بهذه المكاسب ، بالتنكر لحقوق العراق وسوريا المائية . وترى هذه الدراسة أن هذه الطريقة ربما تكون هي الأكثر عملية ، ذلك أن المياه والتي تمثل سر الحياة تستحق أن نضمنها ببعض التضحيات الاقتصادية .

الهوامش:

(١) د. سامر مخيمر وخالد حجازي . أزمة المياه في المنطقة العربية– الحقائق والبدائل المكنة "سلسلة عالم المعرفة الكويتية"(الكويت : أيار — ١٩٩٦) ص ٧

(٢) د. رمزي سلامة. مشكلة المياه في الوطن العربي "احتمالات الصراع والتسوية" (الإسكندرية– مصر: منشأة المعارف ،٢٠٠١) ص ٧

(٣) د. سفيان التل . الأمن المائي العربي (عمان : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠٠٤) ص١– ٢

(٤) د.محمود الأشرم . اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم (بيروت : مركز دراسات ، الوحدة العربية ،٢٠٠١) ص١٧– ١٨

(٥) د. رمزي سلامة مصدر سابق ، ص(٢)–(٣)– (٧) — (٨)

(٦) د. محمود الاشرم ، مصدر سابق ، ص ٢٩

(٧) شريف رشدي . ذوبان الجليد في القطب الشمالي ..آثار الاحتباس الحراري ، مجلة السياسة الدولية المصرية – ملف العدد (العدد ١٧٨– شباط — ٢٠١٠)

(٨) العطش بيئيا، تعبير يراد به مشكلة ندرة الموارد المائية حيث يشير إلى البلدان التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة عن ١٠٠٠م٣ وهو ما يعرف بحد الأمان المائي .

(٩) رمزي سلامة مصدر سابق ، ص ٧–١٠

(١٠) د.محمود الأشرم . مصدر سابق ، ص ١٨

(١١) د.محمود الأشرم . مصدر سابق ، ص ٢٣٨

(١٢) د. سامر مخيمر وخالد حجازي ، مصدر سابق ، ص٦٦

(١٣) د. محمود الأشرم ، مصدر سابق ، ص ٢٣٩

(١٤) د. رمزي سلامة مصدر سابق ، ص ١١١

(١٥) شهد الكثير من هذه الروافد انخفاضا شديدا في منسوب مياهه في العقود الأخيرة بسبب التغيرات المناخية من جهة وبسبب المشروعات الإيرانية من جهة أخرى . وبالخصوص نهري ديالى والعظيم .

(١٦) المصدر نفسه ، ص١١٣– ١١٤

(١٧) تناقصت كميات الأمطار المتساقطة على العراق بشكل كبير منذ منتصف تسعينات القرن الماضي وشهد البلد فترة طويلة من القحط ربما يكون لظاهرة الاحتباس الحراري دور فيها .

(١٨) عبد العزيز شحاذة المنصور المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠) ص١٠٥

(١٩) د. سامر مخيمر وخالد حجازي ، مصدر سابق ،ص ٦٦

(٢٠) عبد المنصور العزيز شحاذة ، مصدر سابق ، ص ٩٦– ٩٧

(٢١) د . محمود الأشرم ، مصدر سابق ، ص ١١٨– ١١٩

(٢٢) د . سامر مخيمر وخالد حجازي ، مصدر سابق ، ص٦٤

(٢٣) د. محمود الأشرم ، مصدر سابق ، ص ٢١٨

(٢٤) د.رمزي سلامة ، مصدر سابق ، ص ١٠٣

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٩٧

(٢٦) د. محمود الأشرم ، مصدر سابق ، ص ٢١٩–٢٢٠.

(٢٧) أ.د مجذاب بدر العناد . مجلة دراسات إستراتيجية ــ مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، العدد (٨) ، لسنة ٢٠٠٠، ص (٤) (٦)

(٢٨)عبد العزيز شحاذه المنصور ، مصدر سابق ص١١٢–١١٣

(٢٩) د. رمزي سلامة ، مصدر سابق ، ص ٩٩

(٣٠) فتحي علي حسين . المياه – أوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط (القاهرة :دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع ،د.ت) ، ص ١١٥

(٣١) د. مجذاب بدر العناد ، مصدر سابق ، ص٨–٩

(٣٢) فتحي علي حسين ، مصدر سابق ، ص ١١٦

(٣٣) د. رمزي سلامة ، مصدر سابق ، ص٩٩

(٣٤) فتحي علي حسين ، مصدر سابق ، ص ١١٧– ١١٨

(٣٥) نوار جليل هاشم ، مصدر سابق ، ص٣٠ –٣١

(٣٦) نوار جليل هاشم ، سيناريوهات التعاون والصراع على المياه بين العراق وتركيا بعد إنشاء سد اليسو التركي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٥٩ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٩ ، مركز دراسات الوحة العربية ، ص٣١

(٣٧) د. رمزي سلامة ، مصدر سابق ، ص ١١١

(٣٨) د. مجذاب بدر العناد ، مصدر سابق ، ص ١٥

(٣٩) د. رمزي سلامة ، مصدر سابق ، ص١١١

(٤٠) د. مجذاب بدر العناد ،مصدر سابق ، ص١٧ – ١٨

(٤١) عبد العزيز شحاذة المنصور ، مصدر سابق ، ص١٨٤

(٤٢) نوار جليل هاشم ، مصدر سابق ، ص ٣٣

(٤٣) د.مجذاب بدر العناد ، مصدر سابق ، ص١٦

(٤٤) المصدر نفسه ، ص٢٠ — ٢١

(٤٥) مجموعة من الكتاب. العرب وجوارهم ...إلى أين"سلسلة كتب المستقبل العربي" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠) ص٢٣٤،

(٤٦) حلف بغداد أو الحلف المركزي هو حلف للتعاون العسكري المتبادل بين كل من بريطانيا وإيران وباكستان وتركيا والعراق عقد في بغداد عام ١٩٥٥برعاية أميركية وخرج منه العراق عام ١٩٥٩ اثر سقوط الحكم الملكي في العراق .

(٤٧) د. رمزي سلامة ، مصدر سابق ، ص١٢٢

(٤٩) مجموعة من الكتاب ، المصدر السابق ، ص٢٣٥

(٥٠) د. رمزي سلامة ، مصدر سابق ، ١٢٥

(٥١) مجموعة من الكتاب . مصدر سابق ، ص٢٤١– ٢٤٢

(٥٢) د. رمزي سلامة ، مصدر سابق ، ص ١١٩

(٥٣) فتحي علي حسين ، مصدر سابق ، ص ١٠٤

(٥٤) د.رمزي سلامة ، مصدر سابق ، ص١٢٧

(٥٥) المصدر نفسه ، ص ١١٩

(٥٦) د. محمود الأشرم ، مصدر سابق ، ص ٢٩١

(٥٧) فتحي علي حسين ، المصدر السابق ، ص ١١٥

(٥٨) د.محمود الأشرم ، مصدر سابق ، ص٢٩١ — ٢٩٢

(٥٩) د. فكرت نامق عبد الفتاح . الخلاف المائي التركي —السوري العراقي —خلفياته و أبعاده واحتمالاته المستقبلية ، مجلة أم المعارك ، العدد (١٥) ، تموز ١٩٩٨، ص ١٦ .

(٦٠) د. خلف عبد الملك التميمي . المياه العربية "التحدي والاستجابة " (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩) ص ١٠٣ .

(٦١) مجموعة من الكتاب . مصدر سابق ، ص ٢٣٦ —٢٣٧

(٦٢) د. خلف عبد الملك التميمي ، مصدر سابق ، ص١٠٣

(٦٣) د. فكرت نامق عبد الفتاح ، مصدر سابق، ص١٦

(٦٤) د. محمود الاشرم ، مصدر سابق، ص٢٦٧–٢٦٨

(٦٥) د. رمزي سلامة ، مصدر سابق ، ص ١٢٥

(٦٦) المصدر نفسه ، ص ١٢٢ — ١٢٦

(٦٧) المصدر نفسه ، ص ١٢٠

(٦٨) فكرت نامق عبد الفتاح ، مصدر سابق ، ص ١٧

(٦٩) د. رمزي سلامة ، مصدر سابق ، ص١١٨

(٧٠) فكرت نامق عبد الفتاح ، مصدر سابق ، ص١٧

(٧١) د.عبد الملك خلف التميمي ، مصدر سابق ، ص١٢٣

(٧٢) د.فكرت نامق عبد الفتاح ، مصدر سابق ، ص١٨

(٧٣) د. فكرت نامق عبد الفتاح ، مصدر سابق ، ص١٩

(٧٤) مجموعة من الكتاب ، مصدر سابق ، ص٢٤٢

(٧٥) د.فكرت نامق عبد الفتاح ، مصدر سابق ، ص١٧– ١٨

المصادر

١– د. خلف عبد الملك التميمي . المياه العربية "التحدي والاستجابة " (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩) .

٢– د. رمزي سلامة. مشكلة المياه في الوطن العربي "احتمالات الصراع والتسوية" (الإسكندرية– مصر: منشأة المعارف ،٢٠٠١) .

٣– د. سامر مخيمر وخالد حجازي . أزمة المياه في المنطقة العربية– الحقائق والبدائل المكنة "سلسلة عالم المعرفة الكويتية"(الكويت : أيار — ١٩٩٦) .

٤– د. سفيان التل . الأمن المائي العربي (عمان : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٢٠٠٤) .

٥– شريف رشدي . ذوبان الجليد في القطب الشمالي ..آثار الاحتباس الحراري ، مجلة السياسة الدولية المصرية – ملف العدد (العدد ١٧٨– شباط — ٢٠١٠)

٦–عبد العزيز شحاذة المنصور المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠).

٧– فتحي علي حسين . المياه – أوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط (القاهرة :دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع ،د.ت)

٨– د. فكرت نامق عبد الفتاح . الخلاف المائي التركي —السوري العراقي —خلفياته و أبعاده واحتمالاته المستقبلية ، مجلة أم المعارك ، العدد (١٥) ، تموز .١٩٩٨

٩ – أ.د مجذاب بدر العناد . مجلة دراسات إستراتيجية ــ مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد ، العدد (٨) ، لسنة ٢٠٠٠.

١٠– مجموعة من الكتاب. العرب وجوارهم ...إلى أين"سلسلة كتب المستقبل العربي" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠) .

١١– د.محمود الأشرم . اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم (بيروت : مركز دراسات ، الوحدة العربية ،٢٠٠١) .

١٢– نوار جليل هاشم ، سيناريوهات التعاون والصراع على المياه بين العراق وتركيا بعد إنشاء سد اليسو التركي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٥٩ ، كانون الثاني ، ٢٠٠٩ ، مركز دراسات الوحدة العربية .